

تعزيز دور حوكمة الشركات للتصدي لمخاطر الأزمات المالية العالمية

أ. بوقصة سليمة

Abstract

Is the corporate governance of the modern concepts that have increased their importance in most sectors, due to its active role in the company's management and the protection of shareholders' rights, has been growing interest in this subject in many developed and emerging economies over the past years, especially after he proved collapses and financial scandals, which affected major international companies and listed in the capital markets, which prompted the authorities concerned and the national and international levels to conduct in-depth studies to determine the main reasons behind the crises and meltdowns occur, which are not related significantly accounting and auditing aspects, and associated corporate governance is closely linked to the financial crises and have the latter revealed that not to apply the principle of governance as required may increase the severity of these crises.

Key words: corporate governance, financial crises, financial scandals, disclosure and transparency

Résumé

Est-ce que la gouvernance d'entreprise des concepts modernes qui ont augmenté leur importance dans la plupart des secteurs, en raison de son rôle actif dans la gestion de l'entreprise et la protection des droits des actionnaires, a été de plus en plus intérêt à ce sujet dans de nombreux pays développés et émergents au cours des dernières années, surtout après qu'il a prouvé des effondrements et des scandales financiers, qui a affecté les grandes entreprises internationales et répertoriés dans les marchés de capitaux, ce qui a incité les autorités concernées et les niveaux nationaux et internationaux pour mener des études approfondies afin de déterminer les principales raisons des crises et des effondrements se produisent, qui ne sont pas liées de manière significative aux aspects comptables et d'audit, et la gouvernance d'entreprise associée est étroitement liée à la crise financière et ont celui-ci a révélé que de ne pas appliquer le principe de la gouvernance, au besoin peut augmenter la gravité de ces crises.

Mots clés: gouvernance d'entreprise, les crises financières, les scandales financiers, la divulgation et la transparence

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في جل القطاعات، لما لها من دور فعال في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، وقد تعاطف الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية وخاصة بعدما أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات العالمية والمدرجة في أسواق رأس المال، الأمر الذي دفع الجهات المعنية وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والانهيارات، والتي ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية، كما ارتبطت حوكمة الشركات ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية ولقد كشفت هذه الأخيرة أن عدم تطبيق المبدأ الحوكمي بالشكل المطلوب قد يزيد من حدة هذه الأزمات .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، الأزمات المالية ، الفضائح المالية، الإفصاح والشفافية .

المقدمة :

منذ عام 1997، ومع ظهور الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، وهذا بسبب الآثار السلبية التي خلفتها هذه الأخيرة على النظام الاقتصادي العالمي ككل، والتي ترجع أسبابها الأساسية للفساد المالي وسوء الإدارة بافتقارها للرقابة ونقص الخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، إلا أنه وبالرغم من الاهتمام العالمي بهذه الأزمة ومدى ضخامة تأثيرها لم يستفيد العالم من النتائج المستخلصة لتجربته السابقة، فوقع من جديد في أزمة مالية تعتبر الأعنف في تاريخه في منتصف عام 2007، وان كانت تختلف مع الأزمة المذكورة أعلاه في الكثير من المسببات إلا أنها تشترك معها في أهم مسبب والمتمثل في الإخلال بمبادئ الحوكمة، حيث أرجع الكثير من الاقتصاديين والمحللين الماليين إلى أنه لم يكن هناك سبب اقتصادي ملموس نابع من أساس نظري بقدر ما بينوا أنها حدثت نتيجة أخطاء سلوكية من جانب المقرضين أو المقترضين سواء أفراد أو شركات كبرى، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم أسباب الأزمة المالية الأخيرة 2007 راجع لسببين أساسيين : أولهما عوامل سلوكية والعامل الثاني فيرتبط بحوكمة الشركات التمويلية وغير التمويلية¹

ومن هنا تهدف هذه الدراسة لتبيان مدى أهمية تعزيز دور حوكمة الشركات للتصدي لمخاطر الأزمات المالية العالمية وان أي ضعف يمس هذه الآلية (حوكمة الشركات) يؤدي إلى وقوع من جديد في الأزمات مالية.

وارتاينا دراسة هذا الموضوع وفق الإشكالية التالية: ما مدى أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات للتصدي لمخاطر الوقوع في الأزمات المالية؟ وما هو واقع تطبيق الحوكمة في بعض الدول العربية؟ للإجابة على الإشكالية أعلاه نقترح طرح الفرضيات التالية:

- سوء تطبيق حوكمة الشركات يؤدي الى حدوث انهيارات مالية قد تتطور الى أزمة عالمية؛
- لا تزال الخطى ثقيلة في مجال تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول العربية خاصة منها دول شرق الاوسط وشمال إفريقيا.

1) الإطار النظري والمفاهيمي لحوكمة الشركات

لقد قامت العديد من المنظمات العالمية بتقديم شرح لمفهوم حوكمة الشركات، إلا أننا سنقدم أولاً أصل كلمة حوكمة ثم بعض التعريفات الخاصة بحوكمة الشركات .

1-1) أصل وجذور معنى كلمة "حوكمة" : يعود لفظ كلمة الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ريان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وعنايته للأمانات والبضاعة التي في عهده، وإيصالها لأصحابها ودفاعه عنها ضد الأخطار التي يتعرض لها أثناء الإبحار ، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً ، أطلق عليه (على هذا الريان) " GOOD GOVERNER " أي المتحكم الجيد ².

1-2) مفهوم الحوكمة من وجهة نظر المنظمات والهيئات الدولية:

تعرف مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها ³.

أما مركز المؤسسات الدولية الخاصة بعرفها على أنها: الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين، أعضاء مجلس الإدارة، المساهمين،

أصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المؤسسة⁴

1-3) تعريف حوكمة الشركات : بالرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود لزمان بعيد، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع لنظرية الوكالة agency « theory التي يعود ظهورها للأمريكيين berle et means سنة 1932، اللذين لاحظ أن هناك فصل بين ملكية رأس مال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثار على مستوى أداء الشركة، ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين صاحبي جائزة نوبل للاقتصاد jensen و meckling اللذان اهتمتا بمفهوم حوكمة الشركات، وأبرزتا أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، حيث قدما سنة 1976 تعريفا لهذه النظرية الشهيرة: " نحن نعرف نظرية الوكالة لعلاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي" صاحب رأس المال "لخدمات شخص آخر" العامل" لكي يقوم بدله ببعض المهام ، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة"⁵

إذا فمصطلح حوكمة الشركات يقصد به :الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات.⁶

1-4) مبادئ حوكمة الشركات :

والمقصود بها توفر مجموعة من الشروط في الشركات والأسواق المالية التي تهدف وتسعى إلى تعزيز الثقة بين هذه الأخيرة والمتعاملين معها، ولقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ رئيسية والتي تعتبر المرجع الرئيسي لتحسين العديد من الممارسات، تركز هذه المبادئ بشكل أساسي على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، كما يمكن أن تطبق أيضا على الشركات والمؤسسات التي لا يتم تداول أسهمها بالبورصة مثل : الشركات المغلقة ، المؤسسات الخاصة والشركات الحكومية، وهي كالتالي:⁷

1-4-1) ضمان جود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بمعنى لا بد من توفر الحد اللازم

من البيانات والتنظيمات التي تضمن سير العمل بكل كفاءة، حسن إدارة، والفعالية ؛

1-4-2) حقوق المساهمين اي حماية وتسهيل حملة لأسهم حقوقهم التالية:

- حق في التقدم لمجلس الإدارة لتقديم أي اقتراح؛

- حق في الاطلاع على ميزانية الشركة ؛

- حق في المناقشة والاستيضاح؛

1-4-3) المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي أن يكون للمساهمين نفس الفرص للحصول على المعلومات عن الشركة قبل وبعد قيامها بالاستثمار، كما يجب ألا تطرأ أية تغيرات على تلك الحقوق ما لم يكن حاملها الاسم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة لمثل تلك التغيرات حاملي الاسم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة بمثل تلك التغيرات ؛

1-4-4) حقوق أصحاب المصالح: يجب أن ينطوي إطار الحوكمة على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (الموظفين ، الموردين، الدائنين ، المساهمين) كما يحدده القانون، ويهدف إلى تشجيع التعاون بين الشركة وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرض العمل ؛

1-4-5) الإفصاح والشفافية : ينبغي أن تكفل الحكومة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة (الموقف المالي، الأداء، الملكية، أسلوب ممارسة السلطات، وكذا الإفصاح الكامل عن جميع القرارات التي لها التأثير على سعر الورقة المالية، كما يجب إعداد و مراجعة المعلومات بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية؛

1-4-6) مسؤوليات مجلس الإدارة يجب أن تتيح الحكومة الخطوط الإرشادية التي تكل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة من ناحية ، ومساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين من جهة أخرى .

1-5) أهمية ومبررات حوكمة الشركات

لقد تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب، إذ برزت هذه الأهمية بعد الازمة المالية الآسيوية 1997 - 1998، والاختيارات والفضائح التي طالت كبريات الشركات، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004، و لحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة 2005 .

5-1-1) على الصعيد الاقتصادي أخذت تتنامى أهمية القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وهو الأمر الذي أكدته Winkler بشدة، حيث أشار إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية ، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة ، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق ، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها ، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود⁸ .

5-1-2) على الصعيد المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية الحوكمة بما يأتي⁹

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى ؛
- تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها ؛
- تفادي وجود أخطاء متعمدة أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج .

2) ضعف حوكمة الشركات وأثره في الأزمة المالية العالمية

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية ، التي طالت كبريات الشركات في العالم ، والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالجوانب المحاسبية والتدقيقية.

سنتطرق في هذا الخصوص لبعض النماذج الشركات العالمية التي تعثرت بسبب ضعف تطبيق الحوكمة، تم دراسة وتبيان مدى العلاقة بين حوكمة الشركات وأزمة الرهن العقاري.

2-1) العلاقة بين الشركات العالمية المتعثرة وتطبيق الحوكمة

لعل من أهم الأسباب التي أدت بالمنظمات العالمية الاهتمام بالحوكمة هو إفلاس أكبر وأهم الشركات العالمية الذي غاب تطبيق الحوكمة عن سياساتها.

2-1-1) انهيار شركة انرون للطاقة الأمريكية :

في بداية عام 2001 جاء ترتب شركة انرون كسابع اكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت القيمة السوقية لهذه الشركة ما يزيد عن (60) بليون دولار، إلا انه وفي نفس العام انهارت وتقدمت بطلب الحماية استنادا على الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس، الذي يعطها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج من السوق، واعتبرت هذه الحالة اكبر حالات الإفلاس في التاريخ الأمريكي¹⁰ .

2-1-1-2) أسباب انهيار الشركة¹¹ : يرجع انهيار الشركة الى مجموعة من الأسباب

- إن مجلس الإدارة أوكل مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم هذه اللجنة بدورها الرقابي، كما ان مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية التي من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة ؛
- قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيار الشركة ؛
- فشل الرقابة الداخلية من الناحية المالية بسبب خداع المستثمر ؛
- عدم استقلالية وحياد لجنة المراجعة عن إدارة الشركة ،وهذا واضح في كون أن أعضاء لجنة المراجعة كانوا على علاقة ذات روابط شخصية مع الشركة، إذ كانوا يتقاضون مبالغ طائلة التي ستأثر حتما على استقلالية هذه اللجنة؛
- إذا يكمن القول أن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار شركة انرون تتمثل في النظام المحاسبي وما طاله من تجاوزات وغياب الشفافية وكذا التلاعبات .
- بسبب التجاوزات التي مارسها الشركة قامت الحكومة الأمريكية بإصدار قانون ساربانز اكسلي لتدعيم عمل الحكومة .

2-1-1-2) قانون ساربانز اكسلي¹²

أصدر هذا القانون عام 2002 وتميز بمتطلبات تركز على الرقابة الداخلية، وشهادة الإدارة خاصة للمدراء التنفيذيين والمحليين الماليين بالتوقيع، والشهادة على البيانات المالية غير محرفة، وان

الرقابة مطبقة بشكل كاف وأنهم مسئولون قانونيا عن أي تحريف أو تشويه للحقائق ، كما منع القانون تقديم قروض من الشركة إلى مدراء الشركة ، مع استقلال المدققين الخارجيين إذ منعوا من تقديم استشارات لعملائهم الذين يدققون لهم أعمالهم المحاسبية، كما وضع القانون نظام إطلاق صفارة الإنذار وتوفير خطوط ساخنة يتصل بها الموظفون للإبلاغ عن أي إنذار أو حظر أو أي بوادر احتيال وتلاعب بسجلات الشركة وقوائمها المالية .

لم يصدر هذا القانون فقط بسبب حادثة الشركة انرون بل أيضا بسبب انهيار شركة وورلدكوم وهي ثاني اكبر شركة أمريكية للاتصالات الدولية .

2-1-2) انهيار شركة وورلدكوم الأمريكية

حدث هذا الانهيار في سنة 2002 بعد انفجار فقاعة أسعار أسهم الشركة التي ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية، ففي عام 1999 حتى ماي 2002 استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء وضعيتها مركزها المالي، عندما حل مراقب حسابات آخر محل المدير التنفيذي السابق (ارثر أندرسون) اتضح وجود مخالفات بلغت قيمتها (8.3) بليون دولار، وبناء على ذلك ثم سحب تقرير شركة لعام 2001 وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت أن الشركة قد ضخمت أصولها (11) بليون دولار .

يعود سبب كل هذه المشاكل إلى التجاوزات التي تطل عمليات الإفصاح والشفافية، وتطل مبادئ أخرى تقوم عليها حكومة الشركات، إذ هاتان حالتان فقط من مجمل الحالات التي حدثت في مختلف دول العالم كانهيار شركة parmalat الإيطالية (شركة الأغذية العملاقة)، وكذا شركة aviation oil china السنغافورية (شركة صينية لوقود الطائرات)، شركة chipas الشيلية ، شركة MAX WELL الإنجليزية¹³

لقد رأينا ما يمكن أن تسببه حالات التجاوز وعدم التحكم الجيد في تطبيق مبادئ الحوكمة على المستوى المحلي، فالسؤال الذي يطرح هل يمكن أن يحدث سوء استخدام تطبيقات الحوكمة تعثرات على المستوى الدولي يتطور إلى أزمة، هذا ما سنراه في الفقرة الموالية

2-2) أزمة الرهن العقاري المسببات الرئيسة

لقد كان انهيار بنك بيرستيتزر الأمريكي أولى بوادر ظهور هذه الأزمة، غير أن سبب حدوث الأزمة إضافة إلى الآليات الجديدة للرهن العقاري، عوامل أخرى تتعلق بتطبيقات الحوكمة تدرج كتالي¹⁴ :

2-2-1) أخطاء في نموذج العمل المصرفي الاستثماري الأمريكي

لقد أدى سوء استخدام سلطة الإدارة في كل من :

- المؤسسة الفدرالية للرهن العقاري الوطني (فاني ماي) المتخصصة في شراء الرهون العقارية من البنوك التجارية وبيعها للبنوك الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية والمستثمرين الأفراد؛
- مؤسسة فريدي ماك المنافسة ل(فاني ماي) والتي تجلت هذه المنافسة من خلال تعزيز الطلب على شراء الرهون من البنوك والمصارف التجارية، وتقديم تسهيلات إضافية للبنوك لطرح والتوسيع في المزيد من الرهون حتى للعملاء ذوي ملاءة الضعيفة ؛
- أكبر البنوك الاستثمارية المسيطرة على الصيرفة الاستثمارية وهم :

MARGAN STANLEY , GOLDMAMSDDS, INVESTMENT BANKING, BEAR STEARNS , LEHAMNBROSM , MERLL LYNCH .

إلى نمو كبير في الجانب النقدي بشكل يفوق حدود الجانب العيني، والمتمثل في العقارات المرهونة فعليا بشكل أدى إلى ظهور فقاعة هائلة في التوريق وإصدار سندات الرهن، ففتقلت هذه الفقاعة من السوق الأمريكي إلى الأسواق دولية .

2-2-2) الرهن العقاري في الاقتصاد الأمريكي

نظرا لضخامة الأموال في السوق الأمريكي، لجأت البنوك إلى البحث عن مصادر لاستخدام وتشغيل هذه الأموال، فقد تم التركيز على الاقتراض العقاري فبدأ السماسرة بالترويج لشراء البيوت لأصحاب الدخل الثابت وأقنعوا هذه الفئة بقدرتهم على شراء منازل عن طريق الحصول على قروض من البنوك وإيهامهم أن الدفعات يمكن تغطيتها برواتبهم الحالية، إلا أنه حدث العكس، ازداد حجم دفعات القرض وأصبحت الرواتب لا تغطي حجم الدين، وهنا لجأ سماسرة العقارات إلى القيام بعمليات تزوير البيانات لرواتب الموظفين من ثلاثة إلى خمسة أضعاف دخولهم الحقيقية في محاولة لإقناع الأشخاص المقترضين أنه في إمكانهم تسديد الدفعات الشهرية باعتبار فائدة البنوك لا تتجاوز 2%، ولما كانت الفائدة لدى البنوك الأمريكية متحركة فقد ارتفعت بفترة

وجيزة، هذا أدى إلى ارتفاع قمة الدفعات على المقترضين، وبالتالي أحجم الكثير عن سداد ديونهم فسارعت البنوك إلى حجز المنازل ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة، فبدأت البنوك تعلن إفلاسها .

2-2-3) ظهور صناديق سيادية بلا رقابة :

تتجه هذه الصناديق في كثير من الأحيان إلى الاستثمار في المؤسسات المالية الكبرى التي تعمل بدرجة مخاطرة عالية سعيا منها إلى تحقيق أرباح مرتفعة بأي وسيلة كانت، كدخولها في مضاربات، مثل مورجان ستانلي وميديل لينش، فقد أسهمت هذه الصناديق في عدم استقرار الأسواق التمويلية وتسبب في خسائر كبيرة، والسبب راجع لعدم الرقابة على هذه الصناديق وعدم توافر الشفافية .

3) تجارب بعض الدول العربية في مجال الحوكمة بوجه عام والشركات بوجه خاص

3-1) تجارب بعض الدول العربية في مجال الحوكمة بشكل عام

نعلم أن الشفافية والحوكمة الرشيدة تعززان النمو حيث يشير رصيد متنام من البحوث التحريية إلى أن البلدان ذات نظم الحوكمة الجيدة تحقق نجاحا أكبر في توليد الاستثمار وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل وأن الشفافية مطلب أساسي مهم للحوكمة الرشيدة لأنها تساعد في توضيح القواعد والمؤسسات، وترجع هذه الآثار بدرجة كبيرة إلى تقلص حيز الفساد والاستنساب نظرا لقيام الحكومات بزيادة إمكانيات الاطلاع العام على المعلومات مما يجعل القواعد أكثر وضوحا بينما يخضع واضعوها لدرجة أكبر من المساءلة.

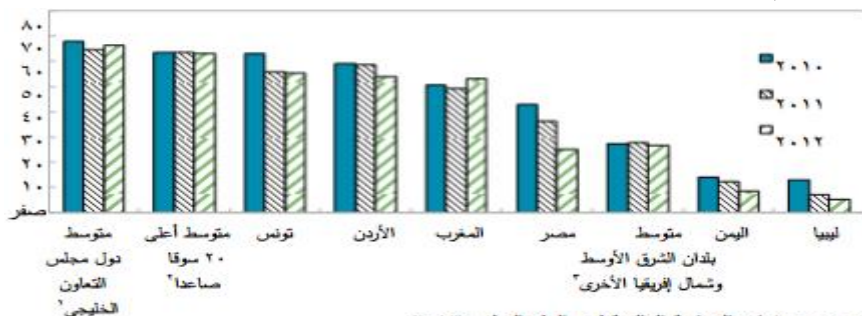
فالشفافية تحسن تخصيص الموارد وتعزز الثقة، فمع تحسن إمكانيات الاطلاع على المعلومات يصبح الأفراد أقدر على مراقبة الأحداث، وتقييم الخيارات وإدارة المخاطر. فمثلا المعلومات تساعد المستثمرين على التمييز بين فرص الأعمال الواعدة بدرجة أكبر وتلك الواعدة بدرجة أقل، وتسمح للبنوك بالتمييز بين العميل الجيد والعميل السيء، وتساعد بالتالي على توجيه الموارد نحو أفضل استخدام

3-1-1) الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى الدول العربية

3-1-1-1) فعالية الحكومة في الدول العربية

تأتي حكومات الدول العربية في مراتب متأخرة فيما يتعلق بمستوى الحوكمة على الصعيد العالمي، إضافة إلى ذلك، فلقد تراجعت بمرور الوقت نظرة المجتمع إزاء فعالية الحوكمة في العديد من هذه الدول في الفترة بين 2010 و 2012- وخاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة المقدمة وجودتها، ودرجة مهنية الخدمة المدنية واستقلاليتها، وجودة صياغة السياسات وتطبيقها، ومصداقية الحكومة في التزامها بهذه السياسات والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 01: ضعف الحوكمة في بعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة



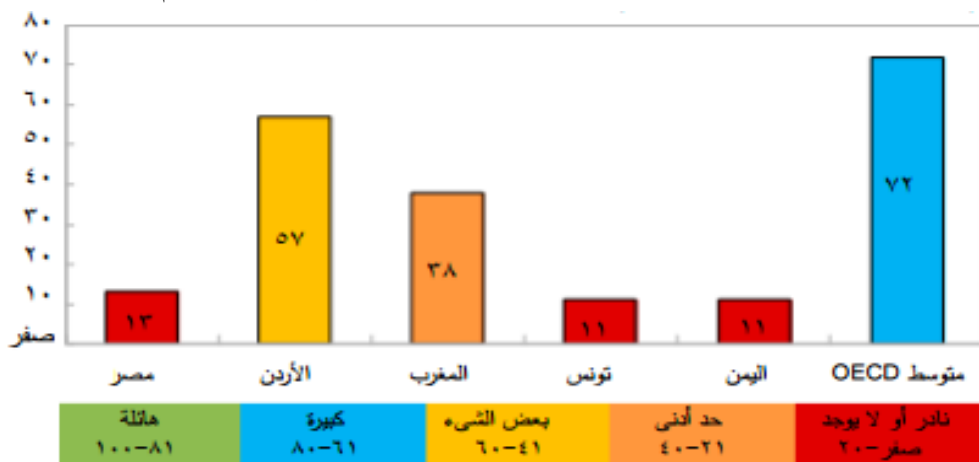
المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية لدى البنك الدولي، 2013.
 1 تشمل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
 2 أعلى عشرين اقتصادا صاعدا حسب تصنيف مؤسسة Bloomberg، يناير 2014.
 3 تشمل الجزائر وجيبوتي وإيران والعراق والكويت ولبنان وموريتانيا.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشكل الشفافية والحوكمة الرشيدة أحد مصادر القلق بشأن تخصيص الموارد، ويمثل الفساد أحد مصادر القلق الرئيسية، فتذكر غالبية الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه قد طلب منها دفع رشاوى ونسبتها أعلى بكثير من أي منطقة أخرى في العالم، وإضافة إلى ذلك ينظر في كثير من الأحيان إلى المسؤولين على أنهم يتحيزون، عند تغيير القانون أو تطبيقه، لما يحقق منفعة عدد قليل من الشركات والأسر والمؤسسات ذات الصلة.

3-1-2) تحسين إمكانات الاطلاع على معلومات الموازنة: من شأن الاطلاع على معلومات الموازنة أن يمكن الجمهور ومؤسسات التدقيق ووسائل الإعلام من مساءلة الحكومات عن استخدام الموارد العامة ومع هذا، فلا تزال الموازنات في بعض الدول العربية تصنف بين الموازنات الأقل شفافية في العالم، في حين بدأت بعض الدول تتخذ خطوات مشجعة نحو زيادة شفافية الموازنة وهذا موضح في الشكل الموالي .

الشكل رقم 02: موازنات الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الشفافية

درجة مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012



المصدر: OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الملاحظ من الشكل أعلاه وعلى سبيل المثال، انه بفضل "موازنة المواطن" والتي تنشر في المغرب منذ 2011، استطاعت هذه الأخيرة أن تضاعف درجتها في "مسح الموازنة المفتوحة"، في حين نشرت تونس موازنتها للمرة الأولى في تاريخ البلاد في ديسمبر 2013¹⁵ وتعتبر مبادرة جيدة.

ومن أجل زيادة شفافية الموازنة، في إمكان الدول العربية :

- تحسين حداثة التقارير المالية وتوسيع نطاق تغطيتها؛
- إدراج المؤسسات العامة في عمليات تدقيق الموارد العامة، نظرا لأن ديونها غالبا ما تكون مضمونة من الحكومة ضمنا أو صراحة؛
- ضمان نشر أدنى حد من وثائق الموازنة على أقل تقدير بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب وعقد جلسات استماع علنية حول الموازنات لكي تطلب إلى المواطنين إبداء آراءهم؛
- ضمان عدم الاختصار على نشر الموازنات المخطط لها ولكن كذلك نشر تدابير تنفيذ الموازنة الفعلية لدعم الضوابط اللاحقة للإنفاق؛
- تعزيز فعالية الإشراف على المالية العامة من جانب الهيئات التشريعية ومؤسسات التدقيق وإتاحة اطلاع الجمهور على تقييماتها في الوقت المناسب.

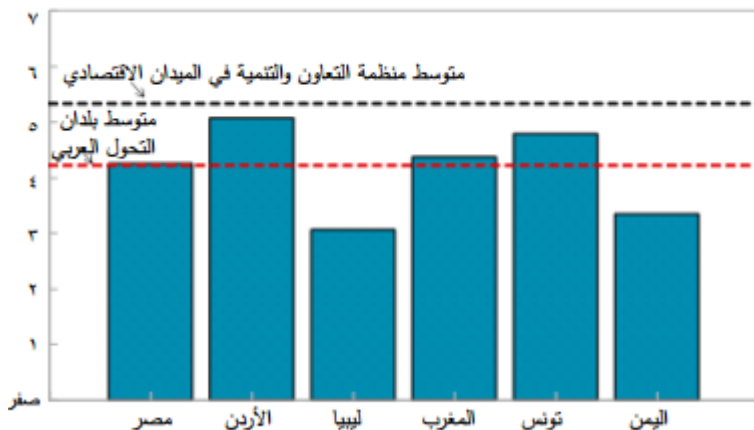
2-3) تجارب بعض الدول العربية في مجال الحوكمة الشركات

3-2-1) وضع شروط أقوى لإفصاح الشركات وتعزيز معايير التدقيق وإبلاغ البيانات:

تفصح الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن قدر أقل من المعلومات مقارنة بنظرائها في الدول العربية، وتحصل بعض الدول العربية في المتوسط على 5 نقاط من 10 نقاط يمكن بلوغها في تقييم مؤشر الإفصاح عن مزاوله الأعمال الذي يعده البنك الدولي للشركات العامة، وكما يتضح من الشكل البياني رقم 03، يجعل ذلك من الصعب على المستثمرين التمييز بين أفكار الأعمال الواعدة بقدر أكبر وتلك الواعدة بقدر أقل، ويؤدي في النهاية إلى انخفاض الإقراض والاستثمار، وانخفاض مستوى الشفافية في عمليات كل من المؤسسات والبنوك يمكن أن يفضي أيضا إلى ارتفاع أعداد القروض المتعثرة، إضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على بعض الدول العربية بذل مزيد من الجهود لتقوية معايير التدقيق وإبلاغ البيانات.

الشكل رقم 03: بعض الدول العربية المتأخرة عن الركب في معايير التدقيق وإبلاغ البيانات

مؤشر التنافسية العالمي من 1 (الأشوأ) إلى 7 سنة 2012



المصدر: منتدى الاقتصادي العالمي .

3-2-2) توفير معلومات ائتمانية أفضل لتعزيز إمكانية الحصول على تمويل وتخفيض

التكاليف: كشف مسح أجري للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن أن ما لا يزيد على 8% من القروض المصرفية في الوقت الحاضر يوجه نحو الشركات صغيرة ومتوسطة

الحجم، وهي المحركات الرئيسية لتوفير فرص العمل في العالم النامي)، ويشار بصورة روتينية إلى ضعف المعلومات الائتمانية وضعف حقوق الدائنين باعتبارهما من أهم الأسباب وراء تردد البنوك الشديد في الإقراض، ولا يزال معظم الدول العربية تعتمد على السجلات الائتمانية العامة التقليدية، وحتى البلدان التي أنشأت مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة لا تزال متأخرة عن سائر المناطق من حيث نطاق تغطية المعلومات وجودتها.

ملاحظة: شهدت المعلومات الائتمانية تحسنا مع إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة في مصر والمغرب، وسن قانون مخصص للمعلومات الائتمانية لتلبية الحاجة في الأردن (تمهيدا لإنشاء الاستعلام الائتماني الخاص في 2014)، وتطوير السجل العام للمعلومات الائتمانية في تونس ومع هذا، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين نطاق تغطية الاستعلام الائتماني وعمقه، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: فينبغي أن تكون المساهمة بالبيانات في إبلاغ المعلومات الائتمانية إلزامية وأن تشمل كل القروض، وينبغي توفير جميع البيانات الإيجابية منها والسلبية، وينبغي أن تكون المساهمة بالبيانات في إبلاغ المعلومات الائتمانية إلزامية وأن تشمل كل القروض، وينبغي توفير جميع البيانات الإيجابية منها والسلبية.

الخلاصة:

في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية المختلفة ، يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وأهمها تجنب الوقوع في أزمات وانحيارات مالية ترزع سلامة اقتصاديات دول أخرى، مع كل هذه الايجابيات الا انه لا يزال تطبيق الحوكمة في بعض الدول العربية خاصة دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا .

ولعل من النتائج المتوصل إليها:

1. التجاوزات التي طالت كبريات الشركات العالمية في ما يخص تطبيق معايير الحوكمة من إفصاح وشفافية، أدت الى حدوث أزمات مالية أخرها أزمة الرهن العقاري ، وبالتالي تؤكد صحة الفرضية الأولى.
2. تتميز الدول العربية وبالأخص دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا بضعف تطبيق الحوكمة وهذا يؤدي إلى انخفاض ثقة الأفراد والمؤسسات في الجهاز الحكومي والقطاع المالي وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية .

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها:

1. تطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع ، وذلك من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني . فإذا ما أدرك المجتمع إن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه ، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها
2. إلزام الشركات بنشر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المكملة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة ، على أن تتضمن هذه التقارير العديد من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الشركة ، مثل نسب الربحية والسيولة وتطور هذه النسب من سنة لأخرى ، وذلك في الصحف المحلية وعلى موقع الشركة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، ليتسنى للجمهور الاطلاع عليها .

الهوامش والمراجع:

¹ سلطان أبو علي ، « أسباب الأزمة التمويلية الراهنة من منظور حوكمة الشركات »، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية : الأخلاق والالتزام والعلاقة بالأزمة المالية العالمية ، البورصة المصرية ومركز المشروعات الدولية الخاصة ، أفريل 2009.

² الخصري، محسن احمد، « حوكمة الشركات » ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر، 2005، ص07.

³ محمد طارق يوسف، « حوكمة المؤسسات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ وممارسات حوكمة المؤسسات »، ندوة حوكمة المؤسسات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والمهيكلي، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، نوفمبر 2006، ص120.

⁴ مركزا لمشروعات الدولية الخاصة، « قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة المؤسسات »، القاهرة 2003، ص02.

⁵ عبد الوهاب نصر علي « شحاتة سيد شحاتة ، « مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة »، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص04.

⁶ الخالدي حمد عبد الحسين راضي، « تأثيرات الآليات الداخلية للحكومية في الأداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الأهلية العراقية »، دراسة تحليلية بين 1995 و 2005 - أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال ، جامعة بغداد ، 2008، ص36.

⁷ البنك الأهلي المصري، « أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات »: حوكمة الشركات ، الثمرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003، ص11.

⁸ Winkler , Adalbert , «Financial Development , Economic Groth and Corporate Governance » , Working paper Series : Finance and Accounting , www.econpapers.repec.org/paper/frafranaf/12htm , p.18.

⁹ ميخائيل ، اشرف حنا ، « " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات »، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص83،

¹⁰ هندي منير، « الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات»، دار المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 09.

¹¹ إحسان بن صالح المعتاز، « انهيار شركة انرون وأزمة أخلاقيات الأعمال » ، جامعة أم القرى، قسم المحاسبة ، مقال نشر في الموقع Uqu.edu.sa/page/ar/18976

¹² حسين عبد الجليل آل غزوي، « حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية »، مذكر ماجستير في المحاسبة ، تخصص تحليل مالي، الأكاديمية العربية في الدانرك ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2010 ، ص 15.

http://www.ao-academy.org/wesima_articles/letters-20101206-2331.html

¹³ للاطلاع أكثر على تفاصيل تلك الشركات انظر: - المنتدى العالمي للحوكمة الشركات، 2005، ص 180 / 181 ، وانظر ايضا :كيم ،كينث، نوفسنجر ، جون، ديرك، موهر، « حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة، الطبعة الأولى ، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص 67.

¹⁴ مركز البحوث والدراسات ، « ضعف حوكمة الشركات وأثره في الأزمة المالية الراهنة »، ورقة عمل دور الحوكمة في الأزمات المالية ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الإدارة العامة للبحوث

والمعلومات www.riyadhchamber.org.sa/.../ChamberServices/Researchs%20and.

http://www.finances.gov.tn/images/le_budget_citoyensmallpdf.com.pdf: 19